آل الشوا السياسيين الموقف نفسه واقترح على الحكومة « ان تدخل مشتريه في سوق البرتقال بتحديد حد ادنى لسعر الصندوق لضمان السوق ، وذلك ما دامت تأخذ ٢٥ ٪ وتلزم التاجر باستيراد انواع معينة وما دامت القضية اصبحت قضية مضار » (٥٨) . وحتى عضو المجلس التشريعي ، الاكثر حماسة لمناقشة موضوع الغلاء ، والذي اعتبر موضوع طعام الشعب اخطر من موضوع ضريبة التحرير .. لان الاولى تتعلق بضريبة الدم والثانية تتعلق بضريبة المال » (٥٩) ، حتى هذا العضو والذي هو مقرر اللجنة المالية في المجلس التشريعي ، تبرأ من الاجراءات المقترحة بقوله « لم تتعرض اللجنة المالية في المجلس التشريعي — وهي اللجنة الخاصة التي هاجمها تحالف التجار — لها ولا يجوز ان تلصق بنا أي حاجات » والصق « الجريمة » بـ « لجنة الاستيراد والتصدير التابعة للمجلس التنفيذي » (٦٠) . واذا كانت الاجراءات المتخذة قد وجدت من يهاجمها ، فقد خلت تلك الجلسة من اي صوت يدافع عنها . والمجلس التشريعي الذي كان في أطروحاته ومقترحاته السياسية يتجاوز الادارة ومقترحاتها ، تخلف عنها عندما كانت الاجراءات المتخذة تمس مصالحهم الطبقية . الامر الذي حدا ممثل الادارة الى القول « أرجو ان يكون مفهوما بأن المتبع في جميع بلاد العالم ان تسترد جميع حصيلة الصادرات نقدا .. وأن هؤلاء التجار شطار ويريدون ان يؤثروا على السوق في الداخل فلازم يختلقوا الاسباب .. وان مطالبة المصدر بـ ٢٥ ٪ فهذه مجاملة لو تركت وشأني لطالبت باستردادها بالكامل أيا كان البلد الذي تصدر اليه » (٦١) .

قد تثار عدة تساؤلات حول مبررات الضجة التي أثارها تحالف التجار، على الرغم من محدودية الاجراءات المشار اليها ولا جذريتها ، رغم أن العلمي ومرتجى مثلا ، كانا يعيدان قيمة صادراتهما كلها بشكل بضائع كما ذكرهما مدير المالية والاقتصاد ؟؟ هذا ، مع العلم ايضا ان القانون الخاص بنسبة « الدفع » المشار اليها يعود الى العام ١٩٥٨ ، وابدى التجار استعدادهم دائما للتقيد به ، وكانوا يستوردون بتلك النسبة سلعا ضرورية .

ان سر غضبة التجار ليس لاتساع القرار ، بل لعمقه . فسيطرة الحكومة على ٢٥ ٪ من أموال الحمضيات ، وبالتالي ضمها للميزانية ، سيعني ان جزءا من التجارة الخارجية قد افلت من أيدي التجار ، لان توفير الارصدة سيعني دخول منافسين جدد في عملية الاستيراد ، لهم قدرة تمويلية تبلغ حوالي مليون جنيه قيمة « الربع » الشهير . ووجود مثل هؤلاء المنافسين ، وبمثل هذه القوة ، سيعني زعزعة أسس الاحتكار ، وبالتالي زعزعة أسعار السلع المعروضة بعد أن تزول عملية التحكم في نسبة المعروض منها . هذا هو سر